هو الخمس اما علي في بعضها ما عملت بتقدير همزة الاستفهام ال محمد هم بنو هاشم وبنو المطلب عند الشافعي وابو حنيفة ومالك بنو هاشم خاصة وقيل قريش كلها صدقة ظاهره يعم الفرض والنفل لكن السياق يخصها بالفرض لان الذي يحيد عن الله انما هو الواجبات وفيه تمكين الصبيان من اللعب بما لا يملكونه حالة الفرح فالاحوال المعهوده اولى ان لم يكن فيه ضرر قال ط وفيه ان الصدقات للسلطان وان المجتهد ينتفع به في امر جماعة المسلمين لجمع الصدقة فيه ولذلك لما بعد الوفود والحكم بن الناس ولعب الحبشة بالحراب ولتعلم المراقبة وادخال الاطفال المساجد وان الطفل يحب الحرام كالكبير وانهم يعزرون سبب النبي ليبلغوا وهم على علم منه باب من باع ثماره او نخله او ارضه ذكرهما مع انه لا زكاة فيهما على ارادة ما فيهما من ثمر وزرع اي اذا بيعا معا لان البيع قد يقع فيهما وقد يقع في الثمر او الزرع وحدهما بدو اي يظهر فالمراد الوابيعت وحدها اما مع النخل فمحوز اجماعا فلم تطب هو من قول البخاري اي لم يجز رسول الله صلى الله عليه وسلم البيع بعد البدو على احد سواء وجب عليه الزكاة ام لا فكانه تفسير وعقبه بالفا اشارة الى انه يستفاد من لفظ حتى الى الغاية او ما بعدها مخالف لما قبلها قال ط عرضه الرد على الشافعي حيث منع البيع بعد الصلاح حتى يؤدي الزكاة منه مخالف اباحة النبي صلى الله عليه وسلم قال ك المستحق شريك فيمنع حصته بيع باطل الا اذا ذن فلا يصح البيع الا فيما سوى الواجب وايضا فالمعهود لا عمومه له فلا يلزم كون كل ثمرة بدا صلاحها يجوز فيها البيع لجواز مانع اخر للحديث الاول وكان يحتمل عود الضمير للنبي صلى الله عليه وسلم ولابن مقاتله انا ابن عمرة انا ابن دنيا ساهته اي افند اي فيصير على الصفة المطلوبة فيه لظهور النضج ومبادي الحلاوة بان يتلون او يلين او يتلون بحمرة او صفرة او سواد ونحوه فانه حينئذ يابس من العاهات وقيل ذلك ربما يتلف لضعفها قلم يبق شيء في مقابلة الثمن فيكون من اكل اموال الناس بالباطل نعم يخص من عمومه ذلك ما اذا اشترط القطع وانه جائز اجماعا للحديث الثاني وهي بضم اوله من ازهت الثمرة حتى تحمار اي او تصفر او تسود ونحو ذلك هذا للتمثيل ويقال ايضا زهى النخل ظهرت ثمرته وازهى احمر او اصفر وقال الاصمعي لا يقال ازهى بل زهى قال الخليل اي بدا صلاحه قال ابن الاثير منهم من انكر زهى كأن منهم من انكر تزهوقال ك والحديث الصحيح يبطل قول من انكر الا زهاها باب هل يشتري صدقته الحديث الاول اسنامه اي استشاره لا تعد اي اقطع طمعك منه ولا ترغب فيه فبذلك اي فلهذا كان ابن عمر اذا اشترى شيئا كان قد تصدق به انما تشتريه لتتصدق به ثانيا

لا ينتفع به بترك في بعضها لا ينزل قبول على معنى التخلية بتقدير من اي لا يخلي الشخص من ان يتناوله في حالة الا حالة صدق او لفرض الا عرض الصدقة الثاني حملت المراد تمليكه للفقراء لانه وقفه والا لما صح ان يتناوله في سبل الله السابلة اراد المجاهد فاصله ك اي لم يعرف قدره فاراد ان يتعبه بالوكس لا تشتره في بعضها لا تشتر به وهو اتباع الكسر يا كالعائد العرض من التشبيه بذلك يقبح هذا الفعل كالقيء ان يقرأ ياكل باب ما يذكر في الصدقة كه ؛ بفتح الكاف وكسرها وسكون الهاء وجوز كسرها مع الواو وهي كلمة يزجر بها الصبيان اي اتركه وارمه به واشاء والبحاري في باب من تكلم بالفارسية الى ايها العجمية معربة ما سعرب هذه الكلمة تقال في الشيء الواضح قال لم يكن الخاطب عالما به اي كيف خفي عليك مع ظهوره تحريمه وهو بالغ في الزجر والحكمة في تحريمها عليهم لانها مطهرة كما قال تعالى يطهرهم ويزكيهم بما في هذا الاوساخ وقال محمد مرتهون عن اوساخ الناس واما الان اخذها مذلة لانها اليد السفلى ولا يليق بهم الذل والافتقار الى غير الله ولهم اليد العليا واما انهم لو اخذوها لطال لسان الاعداء ان محمدا يد عونا الى ما يأباه حتى يعطيه لاهل بيته قال الله تعالى قل لا اسئلكم عليه اجرا ولهذا امر ان نصرفه الى فقرائهم في بلدهم قال الطاوسي قال ابو حنيفة حل الصدقة لهم مرضا ونقلا لانها انما كانت محرمة من اجل ان لهم الخمس من سهم ذي القربى فلما انقطع ذلك بموت النبي صلى الله عليه وسلم حل بذلك لهم ما كان حراما وقال صاحباه يجوز عليهم كلاهما باب الصدقة على موالي ازواج النبي صلى الله عليه وسلم قال الاسماعيلي ساق فيه حديث مولاه ميمونة فلو عبر فيه بالاداء لكان اولى من التعبير بالجمع قلت فيه قصة بريرة فناسب التعبير بالجمع الحديث الاول مولاه اي عتيقه وهو مرفوع نائب عن الفاعل لاعطي ليمونة صفة لمولاه من الصدقة متعلق باعطت او صفة لشاة اما هو هو اكلها وجه مطابقة الجواب ان الاكل غالب في اللحم فكانه قال اللحم حرام لا الجلد الثاني في مواليها اي سادتها ايضا اما بمعنى المنسيين في عتقها بالكتابة فكانهم اعتقوها والمولى يطلق على المعتق وله اطلاقات اخر في العتق وابن العم والناصر والجار والحليف قلت والمراد ما لكها لان الكتابة لم يخرج عن ملك سيدها وموالي هم بنو هلال اشتريها اي بما يرد بدون من الاشتراط فان قيل هذا الشرط يفسد البيع فكيف قال اشترطي لهم ويصير ايضا في صورة المخادعة قيل اجاب ن بانه هذا من خصائص عائشة المراد الخروج النوح لانه كان يرى ان حكم الولاء وان هذا الشرط لاجل فلما المواجهة وخالفوا الامر قال لعائشة ما بالي سواشرطتي او لا فليس اشتر طي للاباحة تصدق مبني للمفعول والهدية ما يحمل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)